

ورقة سياسات

تطوير التعليم المصري بمحاكاة النموذج الماليزي









الباحث الرئيسي
د. محمد عبد الغني رمضان
نائب مدير إدارة الجودة والتطوير
د. هدى رجاء القطقاط
مدير مجموعة عمل
فريق العمل البحثي
أ. هبة إسماعيل
أ. أسماء دسوقي
أ.زينب فتحي
أ. محمود إمام

قائمة المحتويات

ملخص

يُعد التعليم القاعدة الأساسية لتقدُّم الأمم، فلا يمكن أن تنهض أمة دون الاهتمام بتعليم شعبها وإعداد كوادر تدعُم تقدم المجالات المختلفة في المجتمع. إن بناء منظومة تعليمية متطورة ومتجانسة مع النُظم التعليمية العالمية يفتح المجال أمام تقدُّم الدولة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإلى ما غير ذلك.

تهدف هذه الورقة إلى وضع خارطة طريق لتطوير التعليم المصرى بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية الحديثة، وتستنبط الورقة مجموعة مِن السياسات المقترحة من سياسات نظام التعليم الماليزي لما حققه من تطور بارز خلال العقد الماضي، وما تشمله هذه السياسات من رؤية مستقبلية مستنيرة ومواكبة للمتغيرات العالمية.

Abstract

Education is the basis for the progress of nations, no nation can rise without dedicating attention to the education of its people and the qualification of professional individuals in various fields. Creating an advanced educational system that is up to date with global education systems opens the way for the progress of the state at economic, social and political levels.

This paper is concerned with policy formulation for developing the Egyptian educational system in the future to keep pace with the modern global variables. The paper proposes a set of policies derived from the policies applied in the Malaysian education system which has achieved significant development in the past decade. These policies comprise luminous future vision that keeps pace with global variables.

١ مقدِّمة

يُعدُّ التعليم القاعدة الأساسية لتقدُّم الأمم، فلا يمكن أن تنهض أمة دون الاهتمام بتعليم شعبها وإعداد كوادر تدعم التقدم في شتى المجالات بالمجتمع. ومِما لا شك فيه أن المجتمع المصري يُواجه الكثير من التحديات في هذا الصدد. إذ تُعاني المنظومة التعليمية مِن الكثير مِن نقاط الضعف التي يأتي في مُقدِّمتها عدم ارتباط التعليم بسوق العمل.

إن التحدِّيات التي يواجهها المجتمع المصري هي ذات التحدِّيات التي واجهتها عددًا مِن الدول التي استطاعت أن تُحقق طفرة في التعليم وبناء القُدرات البشرية. وقد بَرَزَت تجربة ماليزيا كإحدى التجارب الناجحة في مواجهة هذه التحدِّيات والتغُلب على معظمها في فترة وجيزة. فقد حققت ماليزيا تطورًا ملموسًا في المنظومة التعليمية، إذ نجحت في خفض مُعدَّلات الأمية بين السكان في العمر (١٥ – ٢٤) سنة مِن نحو ١٢٪ عام ١٩٨٠ إلى نحو ١.٥٪ في عام ٢٠٠٩*.

كذلك نجحت في رفع مُعدَّل الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي، وتخفيض الفجوة بين نسب الملتحقين بالتعليم في المدن والقرى، وأعدت الكثير مِن البرامج التي ساهمت بشكل مباشر في رفع المستوى التعليمي لخرِّيجي منظومة التعليم الماليزي، ودمج التعليم في الرؤية العامة للدولة كأداة لتحقيق التنمية.

وبناءً على تلك الطفرة الملموسة في النهوض بالتعليم بماليزيا، وانطلاقًا مِن حاجة المُجتمع المصري إلى تحقيق طفرة مُماثلة تهدف الورقة الحالية إلى رسم السياسات التي يُمكن أن يتبناها المُجتمع المصري وتقود إلى نهضة مُماثلة لتلك المُتحققة في التجربة الماليزية من خلال استعراض النموذج الماليزي.

*المصدر: محسوب من قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة ماليزيا، http://data.albankaldawli.org/country/malaysia

٢ منظومة التعليم المصري

١.٢ إستراتيجيات وبرامج النهوض بمنظومة التعليم:

شَهِدَت حقبة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة انطلاقة كبيرة في مجال تطوير نظام التعليم في مصر بما في ذلك البنية الأساسية للمؤسسات التعليمية. ووضعت الدولة عِدَة استراتيجيات تهدف إلى [٢]:

- ◎إعداد المعلمين بصورة أفضل، وذلك بعد إحلال كليات التربية على المستوى الجامعي محل مدارس المعلمين القديمة التي تُعادل المستوى الثانوي، بالإضافة إلى إرسالهم لبعثات دراسية قصيرة إلى الخارج، وزيادة مرتباتهم.
- ◎تطوير المناهج الدراسية وإدخال عددٍ من المفاهيم الجديدة المواكبة للعصر، بالإضافة للسعي الجاد نحو إدخال تكنولوجيا التعليم لتصبح محورًا أساسيًا في العملية التعليمية.
- ◎وضع المعايير القومية للتعليم والتي تغطي كافة جوانب العملية التعليمية، وتعكس رؤية واعية وجادة لضرورة الضبط والمتابعة والتقويم المستمر لأداء ومخرجات النظام التعليمي في مصر.
- ◎توفير الفرص التعليمية لجميع المواطنين بدون أي نوع من التمييز، وتوسيع نطاق التعليم بحيث يمتد خارج نطاق المدارس ليشمل المؤسسات الإعلامية والثقافية.
- ◎اكتشاف الطلاب الموهوبين، وتوفير ما يكفي من الرعاية لذوى الاحتياجات الخاصة واستثمار طاقاتهم.

هذا بالإضافة إلى تبني مجموعة من البرامج تشمل [٥]:

- ◎تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية، بما في ذلك البنية التحتية لها.
- ◎تطوير المعاهد العليا والمتوسطة لتلبية احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى تحسين ورفع مستوى الجودة فيها.
- ◎تقيِّيم وتطوير القواعد والبرامج والتكنولوجيا لمشروع التعليم المفتوح.
- ◎تأسيس نظام وطني للجودة والاعتماد.
- ◎تعميق استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطوير عملية صنع القرار من خلال نظام شبكة الجامعات.
- ◎تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس.
- ◎إنشاء مركز وطني لتطوير القيادات الإدارية في نظام التعليم العالي لتشكيل وطني من شخصيات عالية المستوى.

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ - ٢٠١١/ ٢٠١٢) والتي تضمُّ أثنى عشر برنامجاً [١]:

- ◎الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ◎الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي، وتطوير بناء المدارس وصيانتها.
- ◎تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية.
- ◎التأصيل المؤسسي للامركزية.
- ◎التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات (SMS / EMIS).
- ◎تحديث نظم المتابعة والتقويم.
- ◎تطوير بناء المدارس وصيانتها.
- ◎تطوير مرحلة رياض الأطفال.
- ◎إصلاح التعليم الأساسي.
- ◎تحديث التعليم الثانوي في مصر.
- ◎التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم.
- ◎تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

O مُنذُ عام ١٩٨١، تمَّ دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية ليشكلا معًا مستوى واحد للتعليم الأساسي الإلزامي. وكانت هذه السياسة ترمي إلى تشجيع أولياء الأمور على إبقاء أبنائهم في التعليم لأطول فترة مُمكنة.

المصدر: وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود (٢٠٠٨)، "تصور مقترح لمواجهة بعض مشكلات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء صيغة التعليم الأساسي"، المملكة العربية السعودية.

الهيئة العامة لتعليم الكبار

أُنشِئت الهيئة في عام ١٩٩٢، وتتولى الهيئة – وفقًا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١– تبني أساليب غير تقليدية، وأنماط جديدة للعمل في كلِّ مجالات محو الأمية، حيث الانتقال من مرحلة إكساب الأمي مهارات القراءة والكتابة إلى مرحلة تمكينه وإدماجه في المجتمع، وزيادة مهاراته الحياتية بما يفتح له مزيدًا من الفرص والخيارات، ويقود إلى غلق المنابع المؤدِّية إلى زيادة الأمية.

المصدر: الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتعليم الكبار، /http://awww.net

تعميم التعليم وفقًا للمبادئ والقوانين

O بدأت الجهود الرامية إلى تعميم التعليم في مصر مع صدور الدستور المصري الأول في عام ١٩٢٣، حيث تنص المادة رقم (١٨) من مواد الدستور على أن التعليم الابتدائي إجباري (إلزامي) لجميع الأطفال المصريين.

O وتُعدُّ مصر واحدة من الدول التي وَقَّعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

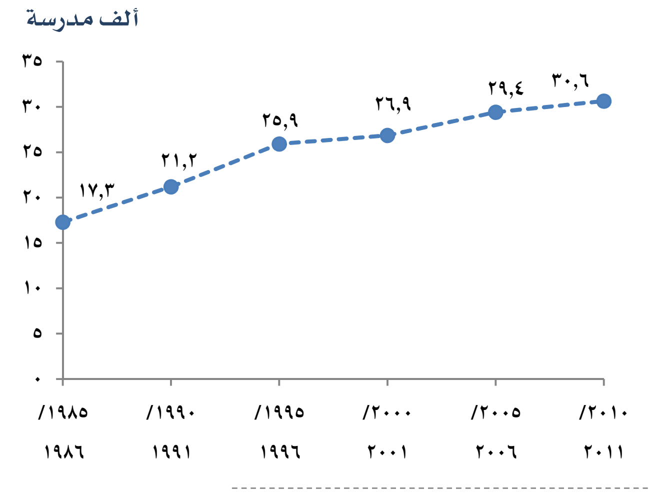
O يحتل التعليم مكانة متميزة ضمن حقوق الإنسان في مصر، وهذه الحقوق تُشكل جزءًا مهمًا من مبدأين أساسيين من الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١، وهذه المبادئ قائمة على المساواة، وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين. ولذلك تنص المادة رقم (٨) من الدستور المصري في عام ١٩٧١ على تكافؤ الفرص لجميع المصريين.

المصدر: الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، /http://www.sis.gov.eg

٢.٢ تطوُّر بعض مؤشرات التعليم في مصر

تطوُّر أعداد المدارس

الشكل رقم (١): تطور أعداد المدارس بمراحل التعليم المختلفة (١٩٨٥/ ١٩٨٦ – ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)



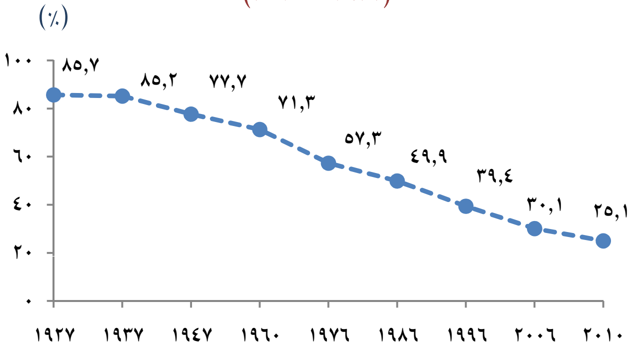
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١١)، "دراسة مستويات واتجاهات التعليم في مصر (١٩٨٦–٢٠٠٩)".

هناك تزايد في أعداد المدارس بمراحل التعليم المختلفة في الفترة (١٩٨٥–٢٠٠٩)، حيث ارتفعت أعداد المدارس من حوالي ١٧,٣ ألف مدرسة عام ١٩٨٥ إلى ٣٠,٦ ألف مدرسة عام ٢٠٠٩ (شكل رقم ١).

ويلاحظ أنه نتيجة لمجهودات الحكومة خلال السنوات السابقة لمحو الأمية انخفضت نسب الأمية خلال الفترة (١٩٢٧–٢٠١٠) من ٨٥,٧٪ بين السكان في العمر ١٠ سنوات فأكثر عام ١٩٢٧ إلى ٢٥,١٪ عام ٢٠١٠ (الشكل رقم ٢).

تطوُّر نسب الأمية

الشكل رقم (٢): تطور نسب الأمية (١٠ سنوات فأكثر) خلال الأعوام (١٩٢٧ – ٢٠١٠)



*مصدر بيان من عام ١٩٨٦ إلى عام ٢٠١٠: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة مستويات واتجاهات التعليم في مصر (١٩٨٦–٢٠٠٩)".

المصدر: المركز الديموجرافي بالقاهرة، (٢٠٠٤)، "سكان مصر في القرن العشرين".

نبذة عن مسارات التعليم في مصر

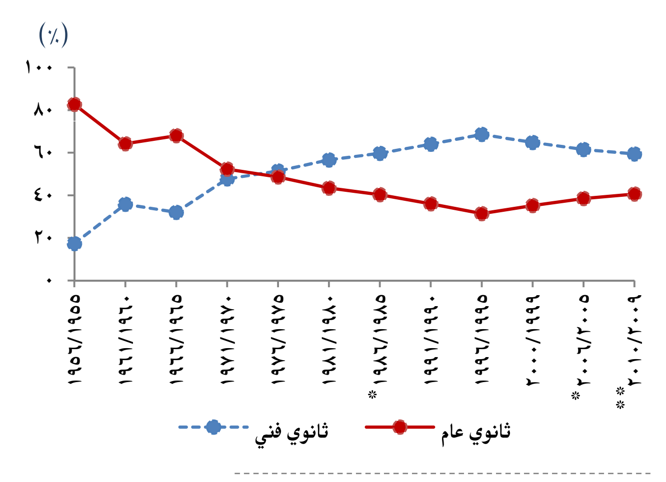
يبدأ التعليم في مصر بمرحلة ما قبل الابتدائي، ثم بالمرحلة الابتدائية (٦سنوات)، ثم بعد اجتياز الامتحان ينتقل الطالب إلى المرحلة الإعدادية (٣ سنوات)، وينتقل الطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز امتحان الإعدادية لمرتين متتاليتين إلى الإعدادي المهني أو إلى خارج النظام التعليمي كليةً. ومن مرحلة التعليم الإعدادي العام ينتقل الطالب إلى مرحلة التعليم الثانوي، حيث يتم توزيع الطلاب إما على التعليم الثانوي العام أو التعليم الثانوي الفني، أو قد يتراجع هؤلاء الطلاب عن الاستمرار في التعليم الرسمي. ويتأهل طالب التعليم الثانوي العام للالتحاق بالجامعة وفق ما يحصل عليه من درجة نهائية بالمرحلة الثانوية، بينما يلتحق معظم خرِّيجي الثانوي الفني بسوق العمل (قد يلتحق نسبة ٥٪ من المتفوقين في التعليم الفني بالمعاهد العليا أو الجامعة). وبالنسبة للمرحلة الجامعية، فتتراوح مدة الدراسة فيها بين سنتين كما بالمعاهد الفنية المتوسطة (كليات التكنولوجية) إلى أربع أو خمس أو ست سنوات كما في المعاهد العليا والكليات [١].

في البداية اتسمت أعداد المقيدين بمرحلة التعليم الثانوي الفني بالانخفاض مقارنة بالمقيدين بالتعليم الثانوي العام، ولكن مع بداية الثمانينيات بدأ عدد المقيدين بالتعليم الثانوي الفني في التزايد مقارنة بالمقيدين بالتعليم الثانوي العام (شكل رقم ٣).

وجدير بالذكر أن هناك تباينًا حادًا بين ظروف الدراسة في المدارس الثانوية الفنية والثانوية العامة. حيث تحتوي المدارس الثانوية الفنية على أسوأ ظروف دراسة في ٦ من بين ٨ فئات لقياس جودة المدرسة[١]، بينما تحتوي مدارس الثانوية العامة على ظروف أفضل في كل الفئات الثمانية، وفيما يخص المرافق الملحقة بالمدارس كمعامل العلوم يلاحظ أن هناك اختلافات بين التعليم الثانوي العام والفني، فبينما يوجد لدى ٩٢٪ من طلاب الثانوية العامة معامل علوم فإنها لا توجد إلا لدى ٣٦,٣٪ فقط من طلاب الثانوية الفنية [٦].

تطوُّر نسب المقيدين

الشكل رقم (٣): تطوُّر نسب المقيدين بمرحلة التعليم الثانوي (العام والفني) إلى إجمالي المقيدين في التعليم الثانوي



*مصدر البيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة مستويات واتجاهات التعليم في مصر (١٩٨٦–٢٠٠٩)".

**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩ /٢٠١٠.

المصدر: المركز الديموجرافي بالقاهرة، (٢٠٠٤)، "سكان مصر في القرن العشرين".

وفقًا للتقديرات السنوية للعمالة والبطالة طبقًا للحالة التعليمية في عام ٢٠١٠ وصل معدَّل البطالة بين ذوي المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية نحو ١٨,٩٪، بينما لم تتعد النسبة ١٦,٦٪ بين ذوى المؤهلات فوق المتوسطة وأقل من الجامعية، و١٢,٣٪ لدى المؤهلات المتوسطة، و٣٪ لدى المؤهلات أقل من المتوسطة.

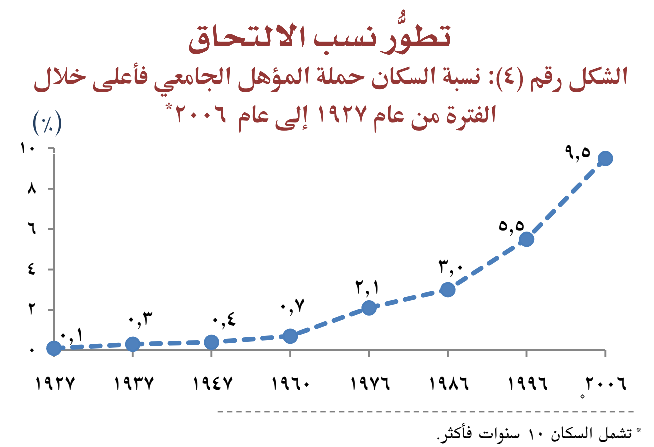
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي ٢٠٠٩ /٢٠١٠.

(١) فئات جودة المدرسة وتشمل: (عدم التهوية الكافية، نوافذ مكسورة، سبورة غير صالحة، إضاءة غير كافية، إزدحام الفصل، المقاعد مكسورة، ليس على علاقة طيبة مع معظم، تعدد الفترات).

يلاحظ أن نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي في تزايد مستمر، والذي قد يرجع إلى السياسات الحكومية التي كرست فكرة أن الحصول على مؤهل جامعي هو المدخل الأكيد للالتحاق بالوظائف الحكومية. وهو ما قاد إلى الإقبال على التعليم الجامعي دون الرغبة في التميز به أو تحقيق نتائج مرتفعة، أو محاولة تنمية المهارات إلى جانب ما يتم اكتسابه من التعليم.

تطوُّر نسب الالتحاق

الشكل رقم (٤): نسبة السكان حملة المؤهل الجامعي فأعلى خلال الفترة من عام ١٩٢٧ إلى عام ٢٠٠٦*



* تشمل السكان ١٠ سنوات فأكثر.

* *الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد مصر ٢٠٠٦.

المصدر: المركز الديموجرافي بالقاهرة، (٢٠٠٤)، "سكان مصر في القرن العشرين".

٣ السياسات المستقبلية للتعليم الجامعي في مصر

وضعت الدولة عدة برامج لتطوير التعليم الجامعي خلال القرن العشرين وحتى عام ٢٠١٧ من بينها [٢]:

- ◎إنشاء مركز وطني لتطوير سياسات التعليم والتكنولوجيا، وتطوير نظام وأساليب الاختبار.
- ◎تطوير نظام الانضمام إلى التعليم العالي. وتطوير نظام الدراسات العليا وبرامجها.
- ◎تطوير المكتبات ومصادر المعلومات، وتطوير نظام وتقنيات البحث العلمي.
- ◎إعادة هيكلة الأقسام العلمية لتناسب هياكل العمل.
- ◎تعميق الصلة في مؤسسات التعليم العالي مع الإنتاج والخدمات والقطاعات.
- ◎إنشاء مراكز توظيف لمتابعة الخرِّيجين من مؤسسات التعليم العالي.
- ◎تطوير التبادل العلمي والبحث والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي في الخارج والاستفادة من العلماء المصريين في الخارج.
- ◎تطوير برامج التميز والتنقيب عن الموهوبين والمتفوقين. وتوطيد مراكز التفوق العلمي والبحوث في معاهد التعليم العالي وإعداد خريطة لهما.
- ◎تطوير مصادر تمويل التعليم العالي.

بالإضافة إلى ذلك وضعت وزارة التعليم العالي عدداً من المبادئ الاسترشادية لتطوير منظومة التعليم العالي في مصر بدءاً من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٢١، وهي كالتالي [٢]:

١) **الإتاحة** لفرص التعليم العالي (عامًا وأهليًا وخاصًا) للقادرين عليه والراغبين فيه.

٢) **الكفاءة** والجودة بمستويات عالمية.

٣) **المواءمة** في نظم التعليم العالي لتلبي متطلبات واحتياجات الاقتصاد القومي ومشروعات التنمية والتخطيط المستقبلي.

٤) **التقنية** فالتقدم التقني للدولة يعني تقدم التعليم الفني.

٥) **المسؤولية والمشاركة المجتمعية** عن التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص.

٦) **التنوع والتكامل والمرونة** في نظم التعليم وديناميكية النظم بما يسمح بتعديل وتطوير الإستراتيجية مع التغيرات المجتمعية والتطورات العالمية.

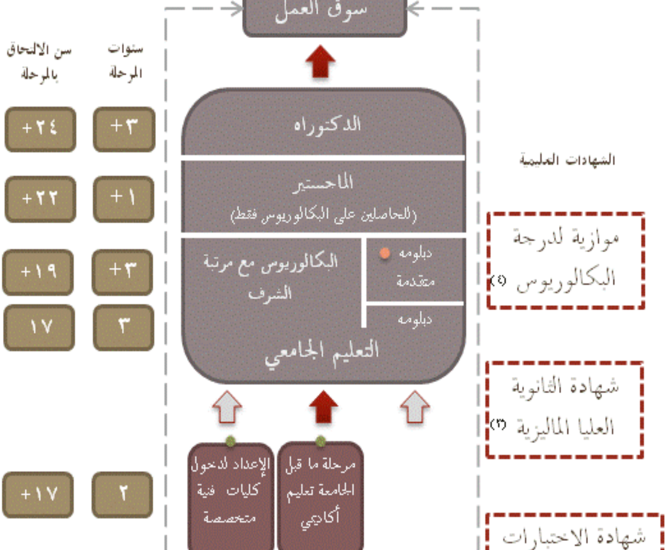
٧) **الشمول** بمعنى أن التعليم العالي يشمل جميع المناطق الدولة.

وبحلول عام ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة عن خطة لتعزيز العلوم والتكنولوجيا، تحت مسمى "خطة تطوير البحث العلمي (٢٠٠٧ – ٢٠١٦)" تُنفذها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتشمل [١]: إعادة هيكلة النظام القومي للبحث العلمي، ووضع خطة إستراتيجية قومية للعلوم والتكنولوجيا، وتشجيع دورة كاملة للابتكار (من الإصدارات العلمية لبراءات الاختراع والنماذج والمنتجات)، وزيادة الإنفاق القومي على العلوم والتكنولوجيا، ودعم مبادرات تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التوعية بأهمية العلوم والتكنولوجيا للمجتمع المصري.

٤ نظام التعليم الماليزي

يُعدُّ نظام التعليم الماليزي من النُظم التعليمية المُتميزة، وأهم ما يُميز هذا النظام قدرته على التطور السريع، والتزامه بدعم الرؤية العامة للدولة. وعلى الرغم مِن ذلك، فتجدر الإشارة إلى أن نظام التعليم الماليزي لم ينشأ في ظروف تؤهله للتقدُّم والتفوق. فقد عانى من وطأة الاستعمار وتبعاته الثقافية، وتعدُّد الثقافات واللغات التي انعكست سلبًا على نظام التعليم ووحدة مؤسساته. إلا أن المؤسسة التعليمية في ماليزيا نجحت في وقت وجيز في بناء نظام تعليمي متميز ومرن.

الشكل رقم (٥): مراحل التعليم المُختلفة في النظام الماليزي



المصدر:
(1) Malaysia-France University Centre Website http://mfuc.org.
(2) International Bureau of Education and United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (2011), "**World Data on Education**", International Bureau of Education and United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, Malaysia.

١.٤ مراحل التعليم

تنقسم مراحل التعليم في النظام الماليزي إلى ٦ مراحل. تبدأ المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل المدرسة (Pre-school)، من سن ٤ سنوات يليها المرحلة الابتدائية من سن ٦ سنوات، وهي مرحلة إلزامية. يلي ذلك المرحلة الثانوية وتنقسم إلى الثانوية الدنيا، والثانوية العليا التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة تخصصات، يؤهل كلّ تخصص فيها إلى مسار علمي محدَّد (المسار المهني، المسار الفني، والمسار الأكاديمي). إذ يلتحق طلبة المسار الأكاديمي بمرحلة ما قبل التعليم الجامعي ليتأهلوا لدخول الكليات والجامعات المختلفة، بينما يلتحق طلبة المسار الفني بسوق العمل أو يلتحقوا ببرنامج الإعداد لدخول الكليات الفنية المتخصصة، كما يتأهل طلبة المسار المهني بعد المرحلة الثانوية إلى دخول سوق العمل أو مواصلة الدراسة في الكليات التطبيقية (Polytechnic) والمعاهد التعليمية الأخرى [٣]. أما التعليم العالي فينقسم إلى ثلاث مراحل، تبدأ بالحصول على شهادة البكالوريوس، أو الدبلومة لغير الحاصلين على شهادة الثانوية العليا الماليزية للتعليم ما بعد الثانوي. وتأتي المرحلة الثانية في الحصول على الماجستير، يليها الدكتوراه في المرحلة الثالثة [٧].

بلغ عدد سكان ماليزيا ٢٨,٨ مليون مواطن في مايو عام ٢٠١٢.

المصدر: الموقع الرسمي لإدارة الإحصاء بماليزيا، http://www.statistics.gov.my.

٩٨,٥٪ هو معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لإجمالي الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٤ عامًا) خلال عام ٢٠٠٩.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

بلغ نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية نحو ١٤,١٪ و١٢,٤٪ على التوالي من الناتج المحلِّي الإجمالي، خلال عام ٢٠٠٨.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

بلغ عدد طلاب التعليم في المرحلة الابتدائية في ماليزيا نحو ٣,١ مليون طالب، بينما في المرحلة الثانوية نحو ٢,٥ مليون طالب في عام ٢٠٠٨.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

٢.٤ إدارة المنظومة التعليمية في ماليزيا

التعليم ما قبل الجامعي

تنقسم المراحل الإدارية لمنظومة التعليم ما قبل الجامعي إلى ٤ مستويات إدارية تابعة لوزارة التعليم، وهي: المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، والمقاطعة، والمدرسة. وتنفصل هذه التقسيمات الإدارية عن المستويات الإدارية للدولة وتتبع فقط وزارة التعليم، ويوضح الشكل رقم (٦) المسؤوليات التي يتم تنفيذها في كلِّ مستوى إداري [٢١].

الشكل رقم (٦): المسؤوليات طبقًا للمستويات الإدارية

المستوى الفيدرالي

يتم ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقًا للأهداف القومية وذلك لجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.



مستوى الولاية

يتم تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية في الولاية – الإدارة التعليمية – وتطوير المباني، وتنظيم وتنسيق إدارة المدارس فيما يخص الموظفين والهيئة التعليمية والشؤون المالية.



مستوى المقاطعات

يتم الإشراف على تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية في المدارس بالمنطقة، وتُعدُّ حلقة الوصل بين المدرسة والإدارة التعليمية في الولاية



مستوى المدارس

وفيه يتولى مدير المدرسة مسؤولية القيادة المهنية والإدارية في المدارس بشكل عام، والإشراف على تطبيق المناهج الدراسية وفقاً لسياسة التعليم الوطنية وبرامج التعليم الإضافية وخدمات الدعم

التعليم الجامعي

تنقسم وزارة التعليم العالي إلى عدة وحدات وقطاعات مسؤولة عن تطوير التعليم العالي العام والخاص، والتعليم المهني في كلِّ أنحاء ماليزيا. كذلك تعمل على التأكد من أن الجامعات والكليات مطابقة للمعايير الدولية، بالإضافة إلى الترويج للدراسة في الجامعات الماليزية في السوق العالمي وتذليل كافة العقبات أمام الطلبة الأجانب. ومُخصص لكلٍّ من التعليم العالي العام والخاص إدارات منفصلة ترعى شؤونه وإدارة تخصصاته. وتسعى وزارة التعليم العالي إلى خلق بيئة تساهم في خلق ودعم القدرات المعرفية والإبداعية وتخريج أفراد يتسمون بالكفاءة والابتكار وذلك لخدمة بلادهم في كافة المجالات. وتسعى وزارة التعليم العالي حاليًا للقيام بعدد من المهام [٨]:

- وضع إستراتيجية لتطوير التعليم العالي.
- تعزيز نظام الإدارة الخاص بالتعليم العالي.
- زيادة مستوى الاستيعاب والمشاركة في مؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز مفهوم جودة التعليم العالي بالتوازي مع المعايير الدولية.
- تدويل التعليم الماليزي.

رؤية وزارة التعليم العالي

السعي لجعل ماليزيا مركزًا للتميز في مجال التعليم العالي بحلول عام ٢٠٢٠

تطوُّر مؤشرات التعليم في ماليزيا

نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية	١٩٧٠(٨٨.٧٪)	١٩٨٥(١٠٠.٧٪)	٢٠٠٣(٩٥.٢٪)
نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية	١٩٧٠(٣٤.٢٪)	١٩٨٥(٥٢.٩٪)	٢٠٠٥(٧٠.٢٪)
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	١٩٧٩(٣.٩٪)	١٩٨٥(٥.٩٪)	٢٠٠٥(٢٩.٣٪)

Source: World Bank database, http://data.albankaldawli.org/country/malaysia.

٥ نظام التعليم في ماليزيا...... مراحل التكوين والرؤية

مرَّ النظام التعليمي الماليزي بمجموعة من مراحل التطور، في محاولة لمعالجة المشاكل والتحديّات التي يعاني منها. وعلى مدار السنين ارتبط تطور التعليم بالخطط التنموية الخمسية لماليزيا، حيث حثت كافة الخطط على مجموعة من السياسات والأهداف التي تتواءم وتحقق النمو الاقتصادي لماليزيا، إذ أعتبرت ماليزيا تطور التعليم الأداة الرئيسية للتنمية والتقدُّم.

مراحل تطوير التعليم الماليزي

المرحلة التكوينية (١٩٥٧- ١٩٦٥)

تم إعادة بناء المنظومة التعليمية ككل، وبناء منهج مشترك للمدارس، وإعادة تنظيم برامج تدريب المعلمين، وتعديل المناهج الدراسية لتتواءم وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكانت الإستراتيجية الرئيسية لهذه المرحلة هي توحيد الأعراق الثلاثة الرئيسية في ماليزيا (السكان الأصليين، والصينيين، والهنود) ودمجهم في نظام تعليمي موحد، وتم تكليل هذه المرحلة بقانون التعليم لعام ١٩٦١.

مرحلة الاندماج (١٩٦٦- ١٩٨٢)

تم التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا، والاهتمام بالتعليم العالي لإنتاج قوى عاملة ماهرة، كما تم إنشاء لجنة تخطيط التعليم العالي لمعاجلة مشاكل القوى العاملة خاصةً فيما يتعلق بمرحلة التعليم العالي، بغرض مواءمة التعليم لاحتياجات الصناعة لتحقيق النماء والتقدُّم للمجتمع. كما تم إنشاء الكثير من مدارس العلوم والتكنولوجيا والمدارس المهنية وجامعات العلوم التطبيقية (Polytechnic)

مرحلة الرشد (١٩٨٣- ١٩٩١)

وتسمى بالرشد لأن النظام التعليمي قد أتمَّ بناء المكونات الرئيسية التي تُمكنه من التطور والمضي قدمًا جنبًا إلى جنب مع السيناريو العالمي المتغير. وأهم ما يُميز هذه المرحلة هو تكوين لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء حينها (د. مهاتير محمد)، بدأت النظر في استراتيجيات التعليم، ودراسة تطبيق السياسات التعليمية المختلفة. ومن ثم بدأت خطوات جديدة نحو إعادة تنظيم المراحل التعليمية والمناهج التعليمية والاهتمام بالتعليم الفني والمهني.

الطريق إلى الرؤية (منذ عام ١٩٩١)

وضع رئيس الوزراء حينها (د. مهاتير محمد) عام ١٩٩١ رؤية للدولة تحت ما يعرف برؤية ٢٠٢٠، التي اشتملت بدورها على رؤية عامة لدور التعليم كأداة للتنمية، ومن ثم انبثقت كلّ السياسات التعليمية اللاحقة من مظلة الرؤية [٩]

الخطة الخمسية ٢٠١١- ٢٠١٥

الرؤية ٢٠٢٠

جعل ماليزيا دولة موحدة وجعل المجتمع معتد بنفسه

١.٥ رؤية ماليزيا ٢٠٢٠ ... ماليزيا دولة متطورة كليًا

بحلول عام ٢٠٢٠، تكون ماليزيا دولة موحدة، يعيش على أرضها مجتمع ماليزي مُعتد بنفسه، غُرِسَت فيه القيم المعنوية والأخلاقية، مجتمع ديمقراطي ليبرالي مُتسامح، مهتم بمجريات الأمور، محققًا نمو اقتصادي عادل ومنصف وتقدُّمي مزدهر، ذو اقتصاد قوي ومرن وديناميكي وقادر على المنافسة [١١].

لا يسعنا إلا أن نطمح إلى أعلى المعايير فيما يتعلق بمهارات الناس، وإخلاصهم لمعرفة كيفية أداء العمل (Know-how)، ورفع مستوى المعرفة لديهم، وتنمية قدراتهم في اللغة، وسلوكياتهم وانضباطهم في العمل، وقدراتهم الإدارية، وتنمية حافز الإنجاز لديهم، ورغبتهم في تحقيق التميز، وتشجيع روح المبادرة [١١].

دور التعليم في تحقيق الرؤية

ماليزيا لديها واحد من أفضل الأنظمة التعليمية في العالم الثالث. ولكن بالنسبة للرحلة المقبلين عليها يجب علينا تقديِّم أكثر من ذلك، لذا يجب وضع معايير جديدة، وتحقيق نتائج جديدة [١١].

يجب أن نضمن المزيج الصحيح، فيما يخص المهنيين، وأشباه المهنيين، والحرفيين، والتوازن الصحيح بين أصحاب الكفاءة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والآداب [١١].

٦ ماليزيا في طريقها لتحقيق الرؤية

١.٦ الوضع الحالي لمنظومة التعليم

نجحت ماليزيا في إحداث الكثير من التغيرات في المنظومة التعليمية بعد إثراء البناء التشريعي للمنظومة، وهو ما عزز وبوضوح التعليم الجامعي بشكل واضح، وزاد من استقلالية الجامعات في اتخاذ قراراتها الإدارية ورسم سياساتها المستقبلية [١٢].

وقد سعت ماليزيا في طريقها لتحقيق رؤية ٢٠٢٠ إلى وضع مجموعة من السياسات التعليمية الجديدة والتأكيد على السياسات السابقة، والانخراط في السياسات الدولية التي من شأنها تطوير المنظومة التعليمية بالجودة والكيفية المطلوبة، ومن أهم هذه السياسات:

التعليم للجميع، وهي سياسة تعليمية دولية تحت إشراف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، تهدف إلى توفير فرص التعليم للجميع، دون تمييز، وتسعى إلى إزالة الفوارق بين فرص الريف والحضر في التعليم، والفوارق النوعية في نسب التحاق الطلبة بالمدارس الابتدائية والثانوية.

وبناءً على تلك السياسة استطاعت ماليزيا تحقيق معدَّلات مرتفعة مِن الالتحاق في مراحل التعليم الابتدائي (٩٦,٩٪ في عام ٢٠٠٤)، والثانوي (٦٩,٠٦٪ في عام ٢٠٠٨). والتحق أكثر من ٧٠ ألف طالب بالمدارس الثانوية الفنية في ٢٠٠٥. كذلك استطاعت ماليزيا التوسع في تحقيق الرعاية للأطفال في فترة ما قبل المدرسة، وبخاصة للأطفال الضعفاء والمهشمين، حيث زادت نسبة المُلتحقين بمراكز رعاية الأطفال والحضانات نحو ٢٠٠ ألف طفل في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٠[٢١]. وبلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة للفئة العمرية من (١٥ – ٢٤) ٩٨,٥٪ في عام ٢٠٠٩[٢١].

برنامج التوجيه والإرشاد ١٩٩٦، وهو برنامج بدأ هادفًا إلى توفير مشرف أو موجه لطلبة التعليم الفني والمهني، ثمَّ تمَّ صياغة دور الموجه والمرشد بوضوح في عام ١٩٩٦، ليصبح دوره هو الإشراف الأكاديمي، وإشراف وتوجيه الطالب في مستقبله العملي والمهارات المطلوب تنميتها، ومتابعة الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية للطالب [١٣].

إن من أهم التطورات التعليمية التي ترتبت على الرؤية هو الخروج بمنظومة قوانين تخدم التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم العالي، ويوضح الشكل رقم (٧) هذه القوانين.

برنامج من التعليم إلى العمل ١٩٩٨، والذي هدف بالأساس إلى تسهيل انخراط الشباب في سوق العمل في سن مبكرة، وتنمية التعليم الفني والمهني، وتخرِّيج عمالة مدربة وماهرة من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي. الأمر الذي ساعد عليه زيادة عدد السنوات التعليمية من ٩ إلى ١١ سنة تعليمية، وإضافة قسم فني للتعليم الثانوي. ومن ثمَّ مكَّن هذا البرنامج من إلحاق الطلبة ذوي المعدَّلات التعليمية المنخفضة، من التدرب على مجموعة من المهارات والمناهج الموجزة التي تؤهلهم إلى العمل بشكل مباشر. إضافةً إلى إعطائهم فرصة على التدريب العملي في أماكن العمل أثناء فترة الدراسة [١٤].

برنامج ترقية المُعلم ١٩٩٩، ويهدف إلى تحسن جودة التعليم والتعلم، وتنمية مهارات المعلم التعليمية والتأكد من تسلح المعلمين بالمهارات التعليمية الأساسية، وقد دعم هذا الاتجاه مستقبل برنامج المدرسين المتخرجين (Graduate Teachers Programme)، الذي هدف إلى تدريب ٥٠٪ من معلمي المدارس الابتدائية وكلّ معلمي المدارس الثانوية بحلول عام ٢٠١٠ ليصبحوا خرِّيجين جامعيين [١٢].

الشكل رقم (٧): قوانين التعليم في ماليزيا

قانون التعليم لعام ١٩٩٦

القانون الأساسي المنظم لمنظومة التعليم



قانون التعليم العالي الخاص لسنة ١٩٩٦

إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية وتطوير الجامعات الوطنية



قانون المجلس الوطني للتعليم العالي لسنة ١٩٩٦

إنشاء المجلس الوطني للتعليم العالي لتنظيم السياسات التعليمية



قانون مجلس الاعتماد الوطني لعام ١٩٩٦

لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي الوطني العام والخاص



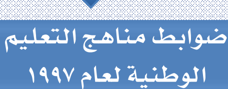
تعديل قانون الجامعات لعام ١٩٩٦

إعطاء مساحة من الاستقلال للجامعات إداريًا وماليًا لدعم التطور



قانون المجلس الوطني لتمويل التعليم العالي لعام ١٩٩٧

شؤون توفير الدعم المادي لتيسير التحاق الطلبة بالتعليم العالي



ضوابط مناهج التعليم الوطنية لعام ١٩٩٧

إعادة هيكلة المناهج التعليمية، ووضع دورة تعديل المناهج

٦.١ الوضع الحالي لمنظومة التعليم (تابع)

برنامج المدرسة الذكية ١٩٩٩ [١٠]، والذي انطلق من مبدأ أن المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات هما مفتاح التمكين لنقل رغبة التعلم للجميع. وهو إحدى الركائز الست لمبادرة الرواق الكبير للوسائط المتعددة (Multimedia Super Corridor Initiative)، الذي يهدف إلى تحويل ماليزيا إلى عاصمة المعلوماتية في العالم عبر تحويل المجتمع الماليزي إلى مجتمع مبني على قاعدة المعرفة بحلول عام ٢٠٢٠.

برنامج التعليم ما قبل المدرسي ٢٠٠١، وهدف هذا البرنامج إلى التوسع في قاعدة الأطفال المُلتحقين بالتعليم ما قبل المدرسي، سواءً في مراكز رعاية الأطفال، أو الحضانات، أو فصول التعليم ما قبل المدرسي داخل المدرسة نفسها. على أن يبدأ سن الالتحاق بهذه المرحلة من ٤ سنوات، كمرحلة تجهيزية يتم فيها تنمية مهارات الطفل وتجهيزه عقليًا للمراحل الدراسية المُقبلة.

التعليم الابتدائي كتعليم إجباري ٢٠٠٣، تمَّ النص قانونًا على أن التعليم الابتدائي تعليم إجباري، ويعاقب الوالدين إذا تجاوز أطفالهم سن الست سنوات دون التحاقهم بالمدرسة، ويساعد على تطبيق هذا القانون، كون التعليم الابتدائي تعليمًا مجانيًا، بالإضافة إلى مجموعة السياسات والبرامج السابقة التي تساعد الأسر ذوي الدخول الضعيفة على توفير الكتب المدرسية، وبعض الوجبات الغذائية للأطفال، وتوفير رعاية صحية لهم.

برنامج التعليم مدى الحياة ٢٠٠٧، وهو خطوة أساسية وواضحة في تنمية مهارات القوى العاملة، واستمرار التعليم جنبًا إلى جنب مع العمل، ليصبح التعليم وبلا شك أداة التنمية الرئيسية للقوى البشرية في الوقت الحاضر وليس فقط في المستقبل.

مدارس الجودة العالية ٢٠٠٩، وتهدف هذه السياسة إلى تحسين جودة التعليم والتعلم وتحسين المدرسة ككل كوحدة من وحدات المنظومة التعليمية، وتحقيق روح المنافسة بين المدارس للتنصيب ضمن المدارس عالية الجودة في المسابقة التي تُجريها الوزارة بين المدارس.

٧ السياسات المقترحة وبرامج التنفيذ

تطوير النظم التعليمية بمراحل التعليم المختلفة

- إدراج مرحلة تأهيلية يلتحق بها الطلاب لمدة سنة أو سنتين بمرحلة ما قبل التعليم الجامعي لتأهيلهم لدخول الكليات والجامعات المختلفة.
- تطبيق برنامج المدرسة الذكية كما في ماليزيا والذي انطلق من مبدأ أن المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات هما مفتاح التمكين لنقل رغبة التعلم للجميع.
- تطبيق مبدأ اللامركزية حيث تُقسم المراحل الإدارية لمنظومة التعليم ما قبل الجامعي إلى عدة مستويات إدارية تابعة لوزارة التعليم، لتكون على مستوى الدولة والمحافظة ثم الحي ثم المدرسة، ليصبح كل مستوى له دور في إدارة العملية التعليمية لما قبل التعليم الجامعي.
- زيادة استقلالية الجامعات في اتخاذ قراراتها الإدارية ورسم سياساتها المستقبلية.
- تطبيق برنامج التوجيه والإرشاد، وهو برنامج يهدف إلى توفير مشرف لطلبة التعليم الفني والمهني وتوجيه الطالب في مستقبله العملي والمهارات المطلوب تنميتها.

تعديل المناهج الدراسية

- استمرار التعديل في المناهج، للتأكد من اتساقها وجودتها وقدرتها على التنافس مع المناهج العالمية.
- أخذ آراء الطلاب وأولياء الأمور في الحسبان عند وضع المناهج.
- تطوير المناهج المرنة الملائمة لأسلوب التعلم النشط والداعمة للتفكير الناقد، وحل المشكلات، والتعلم مدى الحياة، وقيم المواطنة والديمقراطية في مجتمع المعرفة.
- تطبيق نظام التقويم الشامل مع استحداث نظام الاختبارات القومية المقننة التي تهدف إلى قياس المهارات المعرفية والتفكير الناقد، وحل المشكلات لخدمة مفهوم التعلم مدى الحياة، ويعتبر الاشتراك في المسابقات الدولية لتقويم الطلاب علامة مرجعية يمكن من خلالها قياس تقدم الطلاب، وتحديث وتعديل الأهداف الإستراتيجية.

تطوير أسلوب التدريس في المدارس والجامعات

- استخدام الطرق والأساليب الحديثة في التعليم والتعلم، مثل: الحوار والمناقشة، وأسلوب حل المشكلات، والتعلم بالاكتشاف، والاستقصاء، وأسلوب التعلم التعاوني والعمل في مجموعات صغيرة، والعروض والتجارب العلمية، والدراسات الميدانية والحقلية، وإجراء المشروعات، واستخدام الحاسب الآلي في التعليم والتعلم.
- التنوع في طرق قياس الفهم والتحصيل وعدم الاكتفاء بالأسئلة المقالية فقط، يمكن استخدام الأسئلة الشفوية والتجارب العملية و غير ذلك.
- استخدام أساليب ووسائل تقويم متنوعة لتقويم جميع جوانب شخصية الطالب العقلية والوجدانية والمهارية للوقوف على جدوى التعليم والمناهج في إعداد الشخصية المتكاملة.
- الانتقال إلى مفهوم المدرسة الفعالة الذي يوفر تعليمًا عالي الجودة لكل متعلم في بيئة تعليمية غير تقليدية تركز على الطالب مع استخدام التكنولوجيا والتعلم النشط، لتُمكن الطالب من إجادة التعلم الذاتي النشط، ومهارات حل المشكلات، والتفكير الناقد والإبداع، والمهارات الحياتية.

تحقيق المساواة في فرص التعلم

- تقيِّيم البنية التحتية من المنشآت التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، ورسم خريطة الاحتياجات بدءًا من المناطق الأشد احتياجًا ثم الأقل، مع تحديد جدول زمني لتطوير المنشآت التعليمية على كافة التقسيمات الإدارية للمحافظات.
- تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مؤسسات تعليمية خارج المدن، وتحفيزه من خلال خفض الضرائب على المؤسسات التعليمية المقامة في المناطق الريفية.
- إقامة المزيد من مشاريع التوأمة بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية خارج نطاق المدن.

تدويل التعليم المصري

- تحسين العروض التعليمية في التعليم العالي الخاص والعام لجذب الطلبة الأجانب.
- تدعيم المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعات الحكومية والجامعات الأجنبية.
- تدعيم برامج تبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس مع نظائرهم بالخارج.
- متابعة أداء وتقيِّيم منظومة التعليم العالي وما قبل الجامعي بشكل مستمر ومن خلال مؤشرات موضوعة على أسس ومعايير دولية.

الاهتمام بجودة وكفاية المعلمين في كافة المراحل التعليمية

- تقيِّيم الاحتياجات المرحلية والنوعية والعلمية من المعلمين، ورسم خريطة الاحتياجات والتنسيق مع وزارة التعليم العالي لتشجيع الطلبة للالتحاق بكليات التربية في التخصصات العلمية التي يوجد بها نقص.
- منح المعلمين دخلا عاليًا تنافسيًا، يختلف باختلاف التخصصات، حيث يعمل كحافز مشجع للانضمام إلى مهنة التدريس، وبخاصة في تخصصات العلوم، والرياضيات، والتكنولوجيا.
- تحويل المعلم إلى معلم متميز على قدر كبير من المهنية، بحيث يستطيع أداء دور القائد والممارس والمفكر المتأمل، والميسر والمحفز على التغيير والإصلاح.

الاهتمام بجودة وكفاية المعلمين في كافة المراحل التعليمية

- **اعتماد منهج الإعداد المستمر للمعلم قبل التعيين والتدريب أثناء التعيين:**
  - ✓ توفير التدريب للمدرسين في كافة المراحل التعليمية، ومنح المتميزين منهم مكافآت تشجيعية، في شكل دورات تدريبية على المستوى الدولي، وفي مجال التخصص العلمي لإثراء المستوى العلمي للمدرس.
  - ✓ الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني في إعداد المعلم وتطبيق التقنيات الحديثة، كتوفير المادة التدريبية على أقراص مدمجة أو التعليم عن بعد، مع وجود بوابة تسمح للمعلمين بالتسجيل عليها بالرقم القومي لفتح سجل للمعلم يحفظ فيه نوع ومستوى التدريب الحاصل عليه، وتسجل نتيجة الامتحان والذي يمكن أن يقام عن بعد أيضًا بواسطة بعض المراكز الخاصة المعتمدة من قبل الوزارة، بما يساهم في سهولة التواصل مع أكبر عدد من المعلمين في مختلف المحافظات، ويسهل عملية التوثيق والتقيِّيم، ويوفر التكلفة والمال اللازمين لإنشاء مراكز تدريب المعلمين.

مواءمة خريجي المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل

- **تطبيق برنامج التعليم مدى الحياة، وهو خطوة أساسية وواضحة في تنمية مهارات القوى العاملة، واستمرار التعليم جنبًا إلى جنب مع العمل، ليصبح التعليم - وبلا شك - أداة التنمية الرئيسية للقوى البشرية في الوقت الحاضر وليس فقط في المستقبل.**
- **إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة بين وزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة، تشتمل هذه القاعدة على احتياجات نظام سوق العمل من الخريجين والعاملين والدورات التدريبية المتاحة قبل وأثناء العمل، وفرص العمل المتاحة والتخصصات المطلوبة.**
- **وتتاح البوابة كذلك لكافة التخصصات والمؤهلات والطلبة والعاملين في كافة المجالات، لتسجيل احتياجاتهم من الفرص التدريبية والعملية، كذلك تُتيح للشركات والمراكز التدريبية الخاصة والحكومية الإعلان عن فرص التدريب لديها، وكذلك تُتيح للشركات والوزارات والهيئات الإعلان عن فرص العمل المتاحة، واستقبال السيرة الذاتية للمتقدمين للوظائف المتاحة.**
- **رسم خريطة احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة، والتعاون مع الجهات البحثية المختلفة لدراسة محددات النقص في الأيدي العاملة لهذه التخصصات.**

المصادر

(١) وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – ٢٠١١/ ٢٠١٢).
(٢) وزارة التعليم العالي، (سبتمبر ٢٠٠٦)، "التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي، رؤية لمنظومة التعليم العالي في مصر حتى عام ٢٠٢١".
(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩ /٢٠١٠.
(٤) وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود (٢٠٠٨)، "تصور مقترح لمواجهة بعض مشكلات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء صيغة التعليم الأساسي"، المملكة العربية السعودية.
(٥) البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٠)،"مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر".
(٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومجلس السكان الدولي (٢٠١١)، "مسح النشء والشباب في مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومجلس السكان الدولي، القاهرة، مصر.

[7] Malaysia Achieving The Millennium Development Goals, UNDP, 2005.
[8] Rahimah Haji Ahmad, (1998), "Educational Development and Reformation in Malaysia: Past, Present and Future, Journal of Educational Administration", MCB University, Malaysia.
[9] Ministry of Education, (2004), The Development of Education By National Report of Malaysia.
[10] Education Development Plan for Malaysia 2001-2010 Generating Educational Excellence Through Collaboration Planning, Ministry of Education, Malaysia.
[11] World Data on Education, UNESCO, 7 Edition -2011.
[12] Dewan Rakyat, Tenth Malaysia Plan 2011-2015, Speech by The Prime Minister, Malaysia.
[13] Malaysia-France University Centre, http://mfuc.org.
[14] Ministry of Higher Education Malaysia, http://www.mohe.gov.my
[15] MDG2 Achieve Universal Primary Education, (2004), UNDP.
[16] The Smart School Road – Road Map 2005-2020 an Educational Odyssey,(2005), Multimedia Super Corridor, Multimedia Development Cooperation.
[17] Dr. Mahathir Bin Mohamad, (1991), "Malaysia: The Way Forward (Vision 2020)", Malaysia.
[18] Ching Mey See, Kok-mun Ng (2010), "Counseling in Malaysia: History, Current Status, and Future Trends", American Counseling Association, Journal of Counseling & Development.
[19] UNESCO database, http://stats.uis.unesco.org/unesco/ReportFolders/ReportFolders.aspx.
[20] Ministry of Education, (2008) , "Education for All Mid-decade Assessment Report 2000–2007", Federal Government Administrative Centre, Ministry of Education, Malaysia.
[21] World Bank database, http://data.albankaldawli.org/country/malaysia.

(٢٢) الموقع الإلكتروني لوفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، /http://eeas.europa.eu
(٢٣) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتعليم الكبار، /http://awww.net
(٢٤) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، /http://www.sis.gov.eg

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



١ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب   رقم بريدي: ١١٥٨٢   تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢)   فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢ (٢٠٢)
الموقع على الإنترنت: www.idsc.gov.eg   البريد الألكتروني: info@idsc.net.eg
خدمة الإنترنت المجاني: ٠٧٧٧٣٠٤٠